

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة الخدمات التطوعية فيما وراء البحار، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150114 140114 13-60246X (A)



البيان

من العوامل المساهمة إلى حد بعيد في استمرار عدم المساواة بين الجنسين عدم قدرة المرأة على المشاركة في اتخاذ القرارات في المجالين العام والخاص. وعلى الرغم من أن أعمالاً كثيرة قد أنجزت ولا تزال تنجز لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي على أساس الأهداف الإنمائية للألفية وسياسات أخرى متبعة على الصعيدين الوطني والدولي، فقد كان التقدم المحرز أبطأ مما ينبغي وأضيق نطاقاً وأشد تفاوتاً مما ينبغي من حيث نتائجه. بناء على ذلك، لا تزال حالة عدم المساواة بين الجنسين في السلطة والنفوذ تشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

وتوفر العملية الدولية الجارية لوضع إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة هامة لحشد الدعم السياسي وإقامة الشراكات اللازمة للتصدي لهذا التفاوت في القدرات القائم منذ أمد طويل.

ما الذي يجعل مشاركة المرأة وتأثيرها في عملية صنع القرار أمراً حيوياً

إن منح النساء حق المشاركة والتأثير في عملية صنع القرارات التي تمس مصير بلدها ومجتمعها وحياتها بصورة جوهرية، أمر حيوي من الناحية العملية للأسباب التالية:

- النساء يشكلن نصف سكان العالم؛ ولسن مجموعة أقلية؛
- تؤدي النساء ثلثي العمل في العالم وينتجن ٥٠ في المائة من جميع الأغذية، ولكنهن لا يحصلن إلا على ١٠ في المائة من الدخل العالمي، ولا يملكن سوى ١ في المائة من الممتلكات في العالم؛
- تشير التقديرات إلى أن المرأة تمثل ثلثي عدد أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع على الصعيد العالمي، البالغ عددهم ١,٤ بليون شخص.

هناك أدلة على أن الحالات التي تشارك فيها المرأة في عمليات صنع القرارات وتؤثر فيها، تفضي إلى اتخاذ قرارات تنسم بمزيد من الكفاءة والفعالية والاستجابة في ما يتعلق بشؤون المرأة، وتساعد في إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتساعد على إحداث تغير في الأعراف والمواقف الاجتماعية العميقة الجذور التي تشكل عائقاً أمام إحراز أي تقدم.

إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والقيود التي تعترضها

يتضمن الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية هدفاً قائماً بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣)، يرد مفصلاً في غاية واحدة تركز على القضاء على

التفاوت بين الجنسين في التعليم، مع ثلاثة مؤشرات مرافقة. وقد اتسم إدراج هذا الهدف بالأهمية في تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها مجالاً حاسماً من مجالات السياسات والممارسات الإنمائية، مشكلاً رابطاً بالعمل في مجال الدعوة وحافزاً على الاستثمار.

غير أن للهدف ٣ أيضاً عدداً من حالات الضعف. وقد وجهت انتقادات بشأنه، وهي أنه لا يركز إلا على أعراض عدم المساواة بين الجنسين، بدلاً من أن يركز على أسبابه الجذرية. ومن حيث قدرة المؤشر ٣-٣، المتعلق بالتمثيل البرلماني للمرأة، على إحداث تغيير تحويلي في مشاركة المرأة وتأثيرها في الحياة العامة والسياسية، فقد كان هذا المؤشر مفيداً في أنه يعطي صورة عن معدل الزيادة في السياسة الوطنية في هذا الصدد. غير أن المؤشر الذي لا يقيس سوى نسبة الإناث إلى الذكور في البرلمانات الوطنية يعد مؤشراً غير كافٍ.

أولاً، في حين أن للتمثيل على الصعيد الوطني أهميته، فإن للمشاركة في اتخاذ القرارات والتأثير فيها على الصعيد المحلي نفس القدر من الأهمية. ثانياً، لا يقدم التمثيل على الصعيد الوطني أي إيضاحات بشأن ما إذا كانت هؤلاء النساء المشاركات قادرات على أن يشاركن بصورة مجدية وأن يمارسن أي تأثير على أي قرارات تتخذ. فمجرد أن يُنتخب المرء إلى البرلمان لا يؤدي بالضرورة إلى تكوين قدرة على التأثير بصورة مجدية في عملية صنع القرارات، أو يساعد في وضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين. ثالثاً، في حين أن هذا التمثيل البرلماني هو إقرار بأهمية السياسة البرلمانية الرسمية، فهو لا يشمل مشاركة المرأة على نطاق أوسع في الحياة العامة، على سبيل المثال، بصفتها قائدة في المدارس، أو بصفتها مهنية في المجال الصحي. وأخيراً، فإن المؤشر ٣-٣ محدود بسبب عدم ارتباطه بغاية محددة.

الفرص المتاحة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥

من الأهمية بمكان أن تدفع الأهداف والغايات والمؤشرات، في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عجلة العمل بشأن معالجة المسائل البالغة الأهمية التي تطيل فترة حالة عدم المساواة بين الجنسين. ونحن نؤيد اعتماد نهج ذي مسار مزدوج يؤدي إلى تحقيق هدف محدد قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن إدماج منظور جنساني في جميع أهداف الإطار. وهذا النهج مطلوب لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي ما زالت قائمة بالنسبة للنساء والفتيات، في حين أنه حافز على إيجاد الإرادة السياسية والموارد والملكية الوطنية اللازمة لتوليد أعمال مستدامة وفعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

نحن نود أن نرى إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يعالج أحد أشد مظاهر عدم المساواة بين الجنسين فظاعة وإلحاحاً في جميع أنحاء العالم، وهو: افتقار المرأة إلى القدرة على اتخاذ قرارات مقارنة بالرجل. فإدراج هذه المسألة، لو تم على النحو الصحيح، سيكون بمثابة

حافظ على تعزيز الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على المدى البعيد.

ولكن لا بد أيضا من أن يعالج إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ أوجه الضعف التي تلاحظ في إطار الأهداف الحالي، وأن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذا أريد له أن يحدث تحولات حقيقية في ميزان القوى بين المرأة والرجل. وقد أجرينا استعراضا شاملا لأطر القياس الحالية الموجودة في مجال المشاركة السياسية والنفوذ السياسي، واستعرضنا الدروس المستفادة من العمل المتعلق ببرامج ذات صلة بموضوع مشاركة المرأة. ونحن نرى أن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ يمكن أن يساهم على أفضل وجه في معالجة الأعراف الاجتماعية التمييزية وإحداث تحولات هامة ومستدامة في ميزان القوى بين المرأة والرجل، إذا ما صمم وفقا للمبادئ التوجيهية التالية:

الهدف: تمكين المرأة والفتاة وتحقيق المساواة بين الجنسين

الغاية: القضاء على التمييز ضد المرأة وزيادة مشاركتها ونفوذها على جميع مستويات الحياة العامة والسياسية.

المؤشرات:

- ١ - نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان الوطني، ومجالس الحكم المحلي وهياكل الحكم التقليدية، مقارنة بالرجال؛ ونسبة المقاعد المشغولة في المستويات القيادية وعلى مستوى الوزارات أو مستوى مجلس الوزراء؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها نساء من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والفئات المهمشة.
 - ٢ - ما لدى السياسيات من النساء من تصور لما هن من أثر على عملية صنع القرار على مختلف مستويات الحكومة.
 - ٣ - المواقف العامة تجاه النساء بصفتهم يشغلن مناصب قيادية في الحياة العامة والسياسية.
 - ٤ - عدد المنظمات المعنية بحقوق المرأة العاملة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بلد ما، وما لدى هذه المنظمات من تصورات عما أحرز من تقدم في ما يتعلق بقدرة المرأة على تولي مراكز قيادية في الحياة العامة والسياسية.
- ويجب أن يتضمن تنفيذ الإطار إدماج جمع البيانات بطريقة تجعله يستجيب بفعالية لاحتياجات المرأة. وهذا في حد ذاته يتطلب موارد والتزاما سياسيا واعترافا بأن الجهة التي

تقوم بجمع المعلومات، سواء كان فرداً أو هيئة، ووسائل جمعها تتوافر لديها القدرة على إدامة هياكل السلطة أو تعديلها داخل مجتمعاتنا.

موضوع الاستعراض: إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهم في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص للعمل اللائق والمتفرغ

على الرغم من أحرار تقدم كبير في تحسين حصول الفتيات والنساء على التعليم على مدى العقدين الماضيين، لا يزال العديد من الفتيات والنساء، ولا سيما أشدهن عرضة للتمييز، محرومات من حقهن الأساسي في التعليم. ووفقاً لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هناك ٣١ مليون فتاة في سن الدراسة الابتدائية ما زلن خارج المدارس، منهن ١٧ مليون فتاة لا يتوقع أن يلتحقن بالتعليم على الإطلاق.

وتشير البحوث التي أجريتها في الكاميرون وغانا ونيبال ورواندا إلى أن الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات في التعليم والتدريب والعلوم، والتي حُددت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة، المعقودة في عام ٢٠١١، ما زالت سائدة. وعلى الرغم من أن الحكومات، في البلدان التي اتخذت عينة للدراسة، قد اعتمدت سياسة توفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع، فقد حالت القيود المفروضة على الميزانية، وعدم توفر التمويل، دون تنفيذ السياسات العامة في هذا الصدد. وفي الكاميرون وغانا، أفاد معظم الآباء بأهم دفعوا رسوماً لتغطية مرتبات المدرسين وتكاليف الهياكل الأساسية.

وفي البلدان الأربعة جميعها، أفادت الجهات المعنية أن الآباء والأمهات في المناطق الريفية يبقون بناتهم خارج المدرسة حتى يقمن برعاية أخوتهن الصغار في مواسم الحصاد. ومن الناحية الأخرى، يواصل الأولاد الذهاب إلى المدرسة، مواكبين بذلك المناهج الدراسية، وهو ما يعطيهم ميزة غير عادلة في الامتحانات. ولا يزال ثمة بعد جنساني واضح في ما يتعلق بتخصيص موارد الأسرة الشحيحة. فالآباء لا يزالون يعطون الأفضلية للأولاد عندما يتعلق الأمر بدفع "رسوم غير رسمية" وغير ذلك من التكاليف، كالسفر، والأزياء المدرسية والدفاتر والأقلام.

لماذا نحن بحاجة إلى نهج متعدد القطاعات

المشاكل المتصلة بالطمث، والحمل المبكر، والزواج المبكر، ورعاية الأطفال، والعنف في المدارس، والمسؤوليات المنزلية، وانخفاض العائدات المتوقعة من رداءة التعليم، والمناهج الدراسية التي لا تراعي الفوارق بين الجنسين، والافتقار إلى مرافق للمياه وخدمات الصرف

الصحي في المدارس، والأعمال المتزلية، هي التي تحول دون التحاق الفتيات بالمدارس أو دون الأداء الجيد فيها. وهذه العوائق متنوعة وإن كانت مترابطة. ونحن إذ نستند إلى خبرتنا التي اكتسبناها على مدى ٥٠ عاما من العمل في مجال التعليم، ندعو الشركاء في مجال التنمية إلى النظر في اعتماد نهج متعدد القطاعات لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في التعليم.

إن الافتقار إلى مرافق ملائمة للاغتسال ومرافق صحية يحول دون ذهاب الفتيات إلى المدرسة أثناء فترة الطمث، ولذلك، فإن عددا كبيرا من الفتيات يفقدن ساعات كثيرة من التعليم والتعلم مقارنة بالأولاد. وقد سلطت أبحاثنا الضوء أيضا على الافتقار إلى التعليم الذي يراعي الفوارق بين الجنسين: وفي بعض الأحيان يعجز المدرسون الذكور عن فهم أسباب احتياج الفتيات إلى مغادرة الفصول الدراسية، فيرفضون منحهن الإذن بالمغادرة، وهو ما يجعل الفتيات يشعرون بعدم الارتياح، وأقل رغبة في الذهاب إلى المدرسة عندما يحين موعد العادة الشهرية.

في العالم النامي تتزوج فتاة واحدة من كل ثلاث فتيات قبل بلوغها سن الثامنة عشرة. وقد ذُكر أن الزواج المبكر هو أحد الأسباب الرئيسية التي يرجح أن تدفع الفتيات في المرحلة الثانوية الدنيا إلى ترك الدراسة في البلدان العينة الأربعة التي درسناها. على سبيل المثال، على الرغم من أن سياسة الحكومة في رواندا تقتضي من الفتاة التي تصبح حاملا أن تظل في المدرسة حتى يأتي الوقت الذي لا تستطيع عنده الحضور إلى المدرسة، ففي واقع الممارسة يكون رد الفعل المعتاد من المدرسة هو نصح الفتاة الحامل بترك المدرسة والعيش مع أسرتها حتى فترة ما بعد ولادة الطفل. وفي كثير من الحالات تضطر الفتيات اللاتي يتمكن من العودة إلى المدرسة بعد الولادة إلى تكرار السنة بكاملها، لعدم وجود نظام يساعدهن على اللحاق بزملائهن في الدروس التي فاتتهن.

تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالي التدريس والإدارة التعليمية

هناك مجموعة متعاضمة من الأدلة تشير إلى وجود علاقة قوية بين وجود مدرسات وانتظام الفتيات في الحضور وأدائهن في المدارس، وخاصة في المناطق الريفية حيث تشتد أوجه التفاوت بين الجنسين في ميدان التعليم. وقد أحررنا المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة التي عقدت في غانا والكاميرون ورواندا أن المدرسات كن بمثابة قدوة للفتيات في المشاركة في التعليم. على سبيل المثال، تضطلع المدرسات في رواندا بدور استشاري بالنسبة للفتيات، حيث يحطنهن بالرعاية أثناء فترة الطمث، فيقدمن لهن المشورة، ويتأكدن من حصولهن على الفوط الصحية ويوضحن للفتيات كيف يستعملنها. وأفاد طلبة المرحلة الثانوية أيضا بأن وجود المدرسات يجعل الآباء والأمهات أكثر ارتياحا من إرسال بناتهم إلى المدارس.

وقد أظهرت الأبحاث التي أجريتها في الكاميرون ورواندا وجود حواجز كبيرة تعترض النهوض بالمرأة، ونمائها في مجال التعليم، وتشمل هذه الحواجز مواقف وأدوار وأنماط سلوك راسخة الجذور، والافتقار إلى تعاريف واضحة ومتسقة لمعنى المساواة بين الجنسين في الحوارات المتعلقة بالسياسات. وفي كلا البلدين، كانت المدرسات يجنحن إلى التركيز في الصفوف الدنيا التي تنخفض أيضا فيها المرتبات. أما النساء اللاتي كن يشغلن مناصب إدارية، من قبيل مديرة مدرسة أو ضابطة تعليم في المقاطعات، فقد كان نظراؤهن الذكور يفوقهن عددا إلى حد كبير. ويمكن أن يعزى ذلك إلى قلة الاهتمام لدى القائمين بعملية التوظيف، بتحقيق توازن بين الجنسين، أو ربما تكون المتقدمات للوظائف راغبات عن مواصلة دراستهن ليتأهلن لشغل وظائف في مرحلة التعليم الثانوي أو للتقدم لشغل مناصب إدارية. من ذلك مثلا أنهن يرين أنهن لن يتمكنن من إدارة مسؤولياتهن في المنزل وفي رعاية أطفالهن، إلى جانب ما تقتضيه المناصب العليا من متطلبات إضافية.

وتبين النتائج أن اعتماد سياسات إيجابية، من قبيل تقديم المساعدة المالية، وتوفير نظم بشأن القيادة والتوجيه، وتقديم الرعاية للأطفال بالنسبة للمدرسات اللاتي يرغبن في رفع مستوى مؤهلاتهن وتولي مناصب قيادية، يساعد في كفاءة وجود نماذج إيجابية من الإناث والذكور يقتدي بها الطلاب والمدرسون على السواء.